

مسائل الخلاف في معقبة امرئ القيس وراء النحاة فيها

المقدمة

لشعر أهمية كبيرة في مجال اللغة والأدب ، وقد اولى النحاة الأهمية البالغة حتى كانوا يقتصرون عليه في إطلاقهم كلمة الشاهد ، وكل هذه الكلمة لا تعني شيئا غيره . وربما كان أحد أهم الأسباب التي كلفت وراء هذا الاهتمام كثرة ما يضمه الشعر من ظواهر وجوزات واستعارات والتي كلفت شغل النحاة الشاغل ومدار الخلاف فيما بينهم . فهذا يثبثها وهذا ينقيها وهذا يخصها بالشعر وهذا يحذفها لغة لي غير ذلك من صور الخلاف وأشكاله المفتوحة .

ولا ينبغي عن بال أحد سعة اللغة العربية وثرائها ولغاتها ولهجاتها المفتوحة والمتعددة بتعدد وتسوع القبائل الناطقة بها . وهذه القبائل تشترك فيما بينها بكثير من الخصائص والمميزات والاستعارات وهو ما اصطاح عليه اليوم باللغة المشتركة . لكن هذه القبائل ليست تتعدد بالكثير من الخصائص والمميزات والاستعارات التي تمثل ميول أصحابها وطريقتهم في التعامل مع اللغة . كما أن كثيرا من اللغات ولهجات خضعت لقانون التطور والتغير والتأثر والتأثير . فاللغة العربية لم تسب دفعة واحدة بالغائب الذي صنعناه من القواعد والمسابقات المنطقية الحديثة ، وإنما شأنها شأن أي لغة أخرى كان لها سيرتها وتطورها عبر الزمن . وقد أخطأ النحاة خطأ كبيرا عندما حاولوا رد كل ما لا يتوافق مع قواعدهم المفترضة والظن به من دون أن يلاحظوا بنظر الاختيار هذه الحقائق . لبعض القواعد أن لم نقل كثيرا منها يحتاج إلى إعادة النظر كما أن كثيرا مما اختلف فيه يمثل في الحقيقة لغة القبيلة ما لو لهجة من اللهجات غالية ما في الأمر أنه ليس لها من الشروع ما لتغيرها .

وليس يعني قولنا هذا أن اللغات ولهجات جميعها بمراتبها واحدة . فكلها تشفع وانعاب ومنها المستعمل ومنها النثر والنثر ووضعها جميعا في كفة واحدة مخالف للصواب غير أن جميعها يستحق النظر والاهتمام ، ومراجعة ما فيها من ظواهر قد تقصر لنا الكثير



مما تجهله من مسطرة لغتنا وتكثورها عبر الزمن . وليس غريباً بعد هذا إذا ما عرفنا أن كثيراً مما الحقه النحلة بالضرورة هو لغة استعملها هذا الشاعر أو ذاك . وقد نص على هذا كثير من النحاة ، إلا أنهم لم يتعاملوا مع اللغة بمقتضى ذلك . فليثوا كل ما خالف القاعدة واستبعدوه .

وبعد ما تقدم بحاول هذا البحث لتتبع التطواهر النحوية في منطقة امرئ القيس والتي كان للنحاة مواقف مختلفة ومتباينة منها ، محاولين تفسيرها وبيان أصلها ، وهل هي لغة في الحقيقة ، أم مجرد خرق للقاعدة دفع الشاعر إليه الضرورة أو الوزن .

الباحث

وقول الخرزق :

إذا سئلت على التوارى ورهطها

أنا أعد ثم تنطق الشفتان (5)

أي : شقاه (6)

وينسب المرادي هذا القول - نيابة آل عن الأضلالة - إلى الكوفيين عامة فيقول :
هذا القسم يقول به الكوفيون وتبعهم ابن مالك ومن أمثله : (جَنَّاتٌ عَنْتٌ مُنْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)
- ص 50 -

وقوله تعالى : (قَدْ جَنَّاتُ الْجَنَّةِ فِي الْمَلَوَى) - التوحات / 41

أي : أبوابها لو هي ملوكة (7)

ويذكر المرادي أن " مذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف ، والتقدير :

مُنْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مَلَوًا لَهَا ، وهي المأوى له " (8)

ولا شك أن هذا خروج من خلاف آل خلاف ، لقول البصريين مني على تقدير حذف
الجار والمجرور وهي مسألة متنازع عليها بين النحاة أيضا . ومن البصريين الذين ذهبوا هذا
المذهب أبو جعفر النحاس الذي ذكر أن نيابة (آل) عن الأضلالة هي من مذهب الكوفيين
حسب (9)

غير أن ابن هشام ذكر أن بعض البصريين وكثير من المتأخرين قد جوزوا نيابة (آل) عن

الضمير المضاف إليه وخرجوا على هذا بعض الآيات القرآنية المتقدم ذكرها

ومثل بيت امرئ القيس بيت عنبرة :

عهدي به شد النهار كأنما خضب البذل وراثة بالعظم (10)

الظواهر النحوية في المعقاة

1 - نيابة (ال) عن الإضافة :

وذلك في قوله :

كبكر مقناة البيضاء بصلوة.

غذاها تميز المام غير محتل (1)

لا روي (البيضاء) بالرفع والتقدير : كبكر المقناة بيضاء (2)

والبيت السابق هو أحد الأبيات التي استشهد بها النحاة على أن (ال) تقوم مقام الإضافة ومن هؤلاء الفراء (3) وأبو العباس ثعلب فيما نقله أبو بكر الأثيري عنه وهو مذهبه أيضاً (4) وحجته في ذلك أن الألف واللام والإضافة جميعاً تدلّان من دلائل الأسماء . واحتج لذلك أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَلَهُى السَّمْعُ عَنِ الْهَوَى ﴾ - الزمر / 40 ، فالتقدير عنده : عن هواها . ويقول تعالى ﴿ يُصْنَعُ بِهِ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَالْخُلُودُ ﴾ - الحج / 20 . على أن التقدير : (خلودهم) .

واستشهد لذلك أيضاً بقول النابغة :

لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم من الناس والأحلام غير عواذب . (3)
أي : وأحلامهم .
وقول النماخ

فلما شراها فاحنت العين عيرة

وفي الصدر حزاز من اللوم حامز (4)

أي : في صدره .

والتقدير في قوله (التبان) بانه يدل على انه قد بعده : (ورائه) .
وورود هذه المسألة في الشعر الجاهلي منتقلة بقول امرئ القيس والنايلة وعنترة
وغيرهم وشعر بعض المسلمين كالفردق . وامكان حمل بعض اباء التنزيل عليها بفسر لنا
ما نقل عن تجويز أكثر المتأخرين لهذه المسألة لاسيما وان قوله ببعدها عن الحاجة الى تقدير
المحذوفات والتي توافقنا بدورها بما يحذور أكثر هو حذف الجار والمجرور المختلف عليه
ايضا .

ومما يدعم قولنا ان (ال) قد تلوذ عن الاسماء . كما هو الحال في نيابتها عن الاسم
الموصول في ابیات عدة منها قول الفردق :

ما انت بالحكم الترضى حكومتك ولا الاصيل ولا ذو الرأي والجدل (11)

وقوله :

من لا يزال شاكرا على السعة

فهو قد بعثه ذات سبعة (12)

أي: الحكم الذي ترضى ، القوم الذين رسول الله ، على الذي معه (13)
ولما تريد من هذا اجازته كله ، الا اننا نريد ان نبين ان نيابة (ال) عن الاسماء امر
ولود في العربية . ولا شك ان نيابتها عن الضمير المضاف فيه شيء من الاختصار وهو من
الأمور المعروفة في العربية ايضا .

2 - صرف ما لا ينصرف :

قال امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عزيزي

فقلت لك الويلات أنك مرجلي (14)

5 - حذف الموصول :

قال امرؤ القيس :

فلما نكح من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط الثوى بين التطول وقومل⁽⁴⁵⁾

وقال أيضا :

إذا قامت تضوع العسك منهما

نسم الصبا جاءت برىا القرقل⁽⁴⁶⁾

وهذا أن البيتين مما اختلف عليه النحاة فالبعض يخرجها على حذف الموصول والتقدير في الأول : ما بين الدخول ، والتقدير في الثاني : التي جاءت برىا القرقل والبعض الآخر لا يرتضي ذلك .

وحذف الموصول مما لا يجيزه أكثر البصريين ويجيزه كثير من الكوفيين ، ومنهم هشام ابن معاوية الكوفي - من أصحاب الكسائي - الذي يقول :
المعنى بسقط الثوى ما بين التطول الى قومل . وكذلك القراء⁽⁴⁷⁾
وممن انكره من البصريين أبو جعفر النحاس الذي ذكر ان حذف الموصول من مذهب الكوفيين من النحاة⁽⁴⁸⁾ .

ومما حمل هذا المحمل أيضا بيت عنترة وهو من معلقته :

وكانما أطمئ الأكام عشيّة

بقريب بين العنسمين مُصلّم⁽⁴⁹⁾

على تقدير : ما بين العنسمين⁽⁵⁰⁾

ويزيد مذهبهم أيضاً ما حكى من الشواهد المنثورة كقول بعض العرب " قطع الله العذاة يد
ورجل من قلته " (31) .

ومنه ما حكاه الكسائي أيضاً: " برئت إليك من مائة وعشري النحاسين " يريد : من مائة
النحاسين وعشريهم (32) .

وقد ورد في منثور الكلام أيضاً الفصل بالجملة وهو ما حكاه أبو عبيدة عن اعرابي
لقيه أبو النقيش أنه سمعه يقول : " أن الشاة تسمع صوت - قد علم الله - ربها فتقبل إليه
وتلتغو " (33) .

هذا فضلاً عن الشواهد الشعرية الكثيرة جداً (34) .

ولهذا ذهب أبو حيان إلى أن الفصل بين المتضامين حتى بالجملة جائز في سعة الكلام . وقوله
(35) . ومن ذهب هذا المذهب أيضاً أبو جعفر النحاس وهو نحوي متقدم بصري المذهب (36)
وكذلك أبو بكر البطلوس (37) والخطيب التبريزي (38) .

4_ تخفيف لاسيما:

قال امرؤ القيس: الأرب يوم لك منهم سلاح
وروي قوله (لاسيما) بتجديد وتخفيف.

وليس النحلة على رأي واحد في مسألة جواز تخفيف (سيما) لتكثير منهم بوجوب تشديدها
والقرآن اللام بها ومن هؤلاء ثعلب الذي كان يرى وجوب تشديدها والقرآن المأو و (لا)
النافية بها (41) .

في حين ذكر تلميذه أبو بكر الأنباري أنه حكى في (سيما) التشديد والتخفيف (42)
كما حكى عن الأخفش أيضاً: " أنه يقلل لاسيما مطلقاً " (43) .

وهذه الحكايات وما جاء في البيت السابق بقوي بعضها بعضاً . والتخفيف لغة تمثل مظهر من
مظاهر الهروب من الثقل والتخلص من التضعيف الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكبر في
التنطق وهو أمر معروف عند بعض القبائل العربية فلا داعي لأنكاره واستبعاده (44) .

3 - الفصل بين المتضامين :

قال امرؤ القيس :

كصد وثدي عن اسجد وتكفي

بنظرة من وحش وجرة مطلق⁽¹⁴⁾

والنكير : بنظرة مطلق من وحش وجرة . فلم يفصل بين المضاف والمضاف اليه وحسب وإنما ترون المضاف ايضا . وهو ما يسميه النحاة بتكوين اللفظ ، والأجود عندهم أن يفصل بينهما بلا تكوين كما هو الحال في قوله :

كل أصوات - من يغالهن بدا -

أواخر النيس . أصوات الفرائج (26)

فالفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف اليه (أواخر) بالجار والمجرور (من يغالهن) ولم يلقن⁽²⁷⁾ .

وبعض النحاة لا يجيز هذه النسابة حتى في الشعر كقراءة⁽²⁸⁾ والزمخشري الذي يرى أن ما ورد في الشعر من ذلك سمج وقبيح⁽²⁹⁾ .

ألا أن أغلب المتأخرين يجيزون ذلك كلبي حيان . ويؤيد مذهبهم ورود انفصل في القراءات القرآنية وذلك في قراءة ابن عامر « وَخَلَّكَ زَلْنٌ لَكثِيرٌ مِّنَ الشَّرِّ كَيْفَ قَتَلَ لَوْلَاهُمْ شَرُّكَ وَهُمْ » - الأثمن / 137 .

بنصب (الأولاد) وخنفس (الشركاء) وهي قراءة سبعية مستندة من أكثر من طريق ومتوافقة على جميع شروط القراءة الصحيحة⁽³⁰⁾ . والآخرى هي قراءة « نَخْلِفُ زَعِيمَ رُسُلَهُ » - إبراهيم / 47 .

بنصب (وعده) وخنفس (رسله)⁽³¹⁾ .

قون (عنبرة) بتكوين الخفض وكان ينبغي أن ينصبها بلا تكوين لأنها لا تنصرف للعلمية والتأنيث .

وفعل هذا في موضع آخر من معلقته وذلك في قوله :

علا فطناً بالشيم أيسن صوبه .

وأيسره على المسار ٥ فيقبل (15)

إذا خفض (يذل) وكان ينبغي له أن ينصبه بلا تكوين أيضاً لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

ويرى البطلوسي أنه " صرف يذل صرف ضرورة " (16) وذلك أنه وقع في موضع القافية وهي مكسورة .

وينكر ابن عصفور أن " صرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى " (17) وليس كل ممنوع من الصرف يقع صرفه على السنة الشعراء تضطربهم إليه الضرورة - من وجهة نظرنا على الأقل - وإذا نظرنا إلى البيتين السابقين لأمري القيس نرى أن صرف (يذل) تفرضه الضرورة الشعرية . وذلك لمكانته من القافية ، أما صرف (عنبرة) فلا ضرورة فيه لا مكان نصبه بلا تكوين من دون أن يؤثر ذلك على وزن البيت ويبقى وزنه مستقيماً .

وقد ورد مثل هذا في بيت آخر لأمري القيس صرف فيه الممنوع من الصرف وترك صرفه لا يكسر للبيت وزناً وذلك في قوله :

رب رام من بني ثعل . متلجج كفيه في قتره (18)

فصرف (ثعل) وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل وترك صرفه لا يؤثر على وزن البيت .

والذي يدر من ظاهر هذه النصوص هو حذف الموصول ولا نرى مقتضاه ، وسباق الأبيات المتقدمة يدل عليه ، والسباق أحد القرائن في معرفة الحذف كما هو معلوم . كما أن العرب كثيراً ما تحذف إذا حرف المعنى وكثيراً ما تلجأ إلى الإيجاز والاختصار⁽⁶¹⁾ والشواهد الشعرية المتقدمة والأبيات القرآنية السابقة تدل على ذلك بوضوح إذا ما نظرنا إليها بنظرة بعيدة عن سلطة الاقتراضات التي تحكمها الصناعة النحوية وقريبة من سعة لغة العرب وتنوع استعمالاتهم .

6 - حذف همزة الاستفهام :

قال امرؤ القيس :

أصاح . ترى برقاً أريك وميضه

كلمع البين في هبي مقلد⁽⁶²⁾

أراد : أترى برقًا ، فحذف همزة الاستفهام .

وقد اختلف النحاة في جواز حذفها ، ونقل المرادي عن الكوفيين تحويلهم ذلك⁽⁶³⁾ .

واختار الأخفش جواز ذلك إذا أمن اللبس وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ هَذَا زَيْتِي ﴾ -

الأنعام 76 ، في المواضع الثلاثة من الآية⁽⁶⁴⁾ .

ومما ورد فيه حذف الاستفهام قول عمرو بن أبي ربيعة :

بدا لي منها معصم حين جمرت وكفت خضيب زيت يبدان

قو الله ما أترى وإن كنت دارياً يسير رميتم الجمر أم بثمان

أراد : لم يسير : لم يسير

وقد ورد حذف الهمزة من دون أن تتقدم على (لم) وذلك في قوله :

طربت وما شوقاً إلى البيض . أطرب ولا لعباً وفواشيب يلعب

مسائل الخلاف في معلقة امرئ القيس وراء النحاة فيها

ويبدو أن صرف ما لا ينصرف كثير في الاستعمال على لسان الشعراء الجاهليين وقد ورد ذلك في معلقة عمرو بن كلثوم في قوله :
كان سيوفنا فيها وفيهم مخاريق بأيدي لأصبيلا (20)

فصرف (مخاريق) وهو مملوع من الصرف ، وهذا اضطره الوزن .
كما ورد في معلقة الحارث بن حذرة في قوله :

ثم حجرا أصلي ابن أم قطام وله فارسية خضراء (21)

فصرف (قطام) وهو مملوع من الصرف وترك صرفه لا يكسر البيت وزناً .
وكذلك في معلقة زهير :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن

تحمطن بالعلياء من فوق جرثم (22)

صرف (طعائن) وهو مملوع من الصرف . وترك صرفه لا يكسر وزن البيت أيضاً .
ولشروع هذا الاستعمال وكثرة دورانه على لسان الشعراء ، ذهب بعضهم إلى أنه لغة من لغات العرب كانت بعض القبائل تصرف فيها كل الأسماء بما في ذلك ما لا ينصرف . وهذا ما ترجحه ، لا سيما وأنه قد نقل عن أبي الحسن الأخفش - الأوسط - " أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف " (23) . ويذكر ابن عصفور أيضاً أنه " حكى عن الزجاجي في نواتره مثل ذلك " (24)

ويبدو أن ما حكاه الأخفش والزجاجي قد ساءل لأن عصفور ، فعلق على ذلك بقوله : " قلجواب أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب . قال أبو الحسن : فكان تلك لغة للشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه . فجزت ألسنتهم . وأما العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام . فذلك جعل من قبيل ما يختص بالشعر " (25)

كما حمل على هذا أثبت أخرى بقوله :

فمن يهجر رسول الله منكم ويمسحته وبلصرة سواة

أي : ومن يمسه .

وقوله :

فوالله ما نلتهم ولا نل منكم بمسحله وفق ولا متقرب .

أي : ما الذي نلتهم ⁽¹⁵¹⁾ .

ولم يكن أبو بكر الأنباري - وهو كوفي - يجوز حذف (ما) الموصولة إذا كانت تقيد
معنى الفصل بين شيئين وكان بخطأ الثراء الذي جوز حذفها ⁽¹⁵²⁾ إلا أنه خرج بيت لمرى القيس
الثاني على حذف الموصول (التي) فقبر المعنى : التي جاءت برأ القومك . وجوز مع ذلك
أن يكون (نسيم) موصولا بنفسه لما اكتشفه من معنى الأبهام ولم اعثر على أحد يوافقه في
رأيه ⁽¹⁵³⁾ .

وما ذهب إليه أبو بكر الأنباري في عدم تجويله حذف (ما) الموصولة إذا كانت حدا
بين شيئين لا دليل عليه ولا سيما إن كان المعنى المراد مظهوما من السياق .

وقد استشهد من جوز حذف الموصول وبقاء الصلة بآيات من القرآن الكريم منها قوله
تعالى : ﴿ كُنْتُمْ لِحُجْرٍ رَجُلًا أَشْفَرًا ﴾ - نجسة 57 . والتقدير : كمثل الحمار الذي يحمل
اسطرا ⁽¹⁵⁴⁾ .

وبقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ قَطَعْنَا بَيْنَكُمْ ﴾ - الأنعام 94

على قراءة نصب (بين) ⁽¹⁵⁵⁾ والتقدير :

وقوله تعالى : ﴿ مَا بَلَا إِلَآ لَهُ ظِلَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ - الصافات 164 .

والبصريون يقترون وما منا ملك إلا له مقام معلوم ⁽¹⁵⁶⁾

وقوله تعالى (امنوا بالذي انزل اليها وانزل اليكم) - النكبات 46، أي: والذي انزل

اليكم (58)



وقد ورد هذا عند غيره من الشعراء الجاهليين وهو عمرو بن كلثوم :

وأبلم لنا ولهم طول عصينا لملك فيها أن ندينها

لأنه يعني به (لهم) القبال ولم يجر لها ذكر (105)

ويبدو أن العرب تضمنر إذا عرفت المعنى . وقد ورد الاضمحلال قبل الذكر في القرآن الكريم أيضا وذلك في قوله تعالى : (خلى فوارثا بإحباب) - ص 32 / .
واضمحلال الشمس ولم يجر لها ذكر (106)

12 - زيادة (من) في الإيجاب :

وذلك في البيت المتقدم :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها

لما نسجتها من جنوب وشمال (107)

إذا جعلت (ما) في البيت مصدرية . فلا تقتضي أن يعود عليها ذكر ، فتكون الهاء حادثة على المقراة أو على المواضع المذكورة كلها وليس على الريح (108) .
وأكثر النحاة يشترطون في زيادة (من) أن يسبقها نفي أو شبهه من نهي أو استفهام وأن يكون مجرورا نكرة (109)

الأنه قد ورد زيادة (من) بعد الشرط ونيس بعد النفي وشبه النفي وذلك في قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فزاد (من) بعد الشرط (110)

وكان الاختصاص يجيز زيادتها في الإيجاب وجعل من ذلك قوله تعالى (يَغْفِرْ لَكُمْ مَنْ ذُنُوبَكُمْ) .
نوح / 4 ، وهذا ما يذهب إليه الكوفيون ومنه عندهم :

أراد : لو ذو الشيب يلمب^{١٨٤} ولم يذكر في الكلام (أم) وهو حين ما ورد في قول امرئ القيس .

وأبو بكر البطلوسي يرى أن ما ورد في بيت امرئ القيس غير حسن لأنه حذف الهمزة من غير دليل على حذفها ، والذي يدل عليها (أم)^{١٨٥} .

وكلام البطلوسي فيه نظر ، وقد ورد حذفها في مشهور الكلام ، فراء ابن محيصن (متوأة غليهم ألذرفهم أم لم تلذرفهم) - الفقرة 6/1 بدلا من : ألذرفهم^{١٨٦} بحذف الهمزة .

كما ورد حذفها في الحديث الشريف بشون ذكر (لم) في قوله عليه الصلاة والسلام لجبريل : وإن زنى وإن سرق ؟ فقال : وإن زنى وإن سرق^{١٨٧} .

ولهذا اختار ابن هشام جواز حذفها حتى في سعة الكلام^{١٨٨} وهو ظاهر في تنصوص المتقدم ذكرها . كما أن القرينة لا تكون بـ (أم) فقط بل تكون أيضا بالتسابق و بـ (التكثير) أيضا فإن الشبهة التي يلقي المتكلم بها كلامه تمكن المنقضي من فهم كثير من المعاني التي يلح لها المتكلم ولا ينطق بها .

7 - وقوع المصدر حالا :

وذلك في أكثر من بيت من أبيات المعلقة في قوله :

أفاضت دموع العين مني صباة

على النحر حتى بل تعمي محطتي^{١٨٩}

فانصب (صباة) على الحال .



8 - إجراء المضارع المعتل مجرى السالم :

وذلك في قوله :

ألا أيها القليل الطويل إلا انجلي

بصبح. وما الإصباح منك بأشئ. ^(٦٦)

فأثبت الياء في (انجلي) وموضعه جزم على الأمر .

ومثل هذا قول الشاعر :

ألم يأتك والأيام تضيء بما لاقت لبون بني زيد.

أثبت (الياء) في المضارع المعتل (ياتي) وموضعه جزم بـ (لم) .

وقول الشاعر :

هجوئ زيان ثم جئت معذراً

من هجو زيان لم تهجو ولم تدع. ^(٦٧)

فأثبت ولو (تهجو) وموضعه جزم بـ (لم) أيضاً .

وسببونه يخلص هذا بالشعر ويرى أن الشاعر جعله حين اضطر مجزوماً من الأصل ^(٦٨) وذلك أن الأصل في المضارع أن يكون مجزوماً بالتسكون . والشاعر حين يضطر عند سببونه فإنه يلجأ إلى لغة من لغات العرب يقول : ((ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)) ^(٦٨)

وكذلك ذهب القراء إلى أن مثل هذا لغة فطريق على قراءة يحيى بن وثاب وحمره : ((لَا تُطْلَقْ

ذَرْغًا وَلَا تُخْفَى)) - طه / ٦٦ . بإثبات الألف في تخشى بقوله : " أن شئت جعلت

(تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها الياء ، لأن من العرب من يفعل ذلك .

والشد يعقوب أيضاً :

قرباً تربط النعمة مني للحدت حرباً وآل عن حبال⁽⁹⁸⁾

ومما فسرت فيه (عن) بمعنى (بعد) أيضاً قول الشاعر :

ومنهله ورنكه عن منهله.

أي : بعد منهله.⁽⁹⁹⁾

وقد حملت (عن) على معنى (بعد) في بعض آيات القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ غَمًّا قَلِيلًا لِّبَصِيصٍ ثَابِتِينَ ﴾ - المؤمنون / 40 .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ - النساء / 46⁽¹⁰⁰⁾ .

والدليل على أن (عن) بمعنى (بعد) كما يذكر ابن هشام قوله تعالى في مكان آخر :

﴿ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ﴾ - المائدة / 13⁽¹⁰¹⁾ .

وحمل على ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ تَزَكَّىٰ مَطْبَأًا عَنْ مَطْبَأٍ ﴾ - الانشقاق / 19 .

أي : حالة بعد حالة .

11 - الإضمار قبل الذكر :

قال امرؤ القيس :

فتوضح قائمراً لم يطف رسمها

لما نسجتها من جنوب وشمال⁽¹⁰²⁾

فإضمار (الريح) وهي المعنية بضمير (نسجتها) ولم يتقدم لها ذكر ، والأصل في الضمير

أن يعود على مذكور متقدم لفظاً أو رتبة⁽¹⁰³⁾ .

ورجح أبو جعفر النحس أن يكون (قدير) معطوفاً على منضج بلا ضرورة والمعنى هذه من بين قدير ، والتقدير : من بين منضج قدير ثم حذف (منضجاً) وأقام (قديراً) مقامه في الأعراب كما قال جل وعز (**وَأَسْأَلُ الْمُرْسِيَّ**) - يوسف / 25 (117) .

وقد ذهب ابن عقيل وبعض النحاة في مسألة قريبة من هذه المسألة وهي عطف الاسم المنصوب على المفعول إلى أنه يجوز جره مراعاة للفظ ونصبه على تقدير فعل وذلك أنه روي بلوجهين قوله :

الواهب العالة الهجان وعبدانها
عوا كزجي بينها اطفالها
ينصب (عبد) وجره .
وقول الآخر :

هل أنت يا عبد ديتار لحاجتنا
أو عبد رب أها عون بن مطراق
ينصب (عبد) عطفاً على محل (ديتار) ، أو على الضمار فعل . التقدير : حيث هذا رب (118) .
فبعض النحاة كإبن عقيل لم يلجؤا في مثل هذه المسألة إلى مراعاة الوجه الآخر الذي يجوز الأعراب عليه كما يرى سيبويه والكوفيون . والذي يبدو لنا أن مذهبه ومذهب الكوفيين لا يهمل عليه لأنه لا يتضمن محو له لتطويع اللغة قسراً وجعلها موافقة للقاعدة من دون لئلا ينظر الاعتبار طريقة العرب في الكلام واستعمل اللغة المبينة على السماع أساساً لا على الواحد العقلية والمنطقية الصارمة التي لا يشذ عنها شاعر أو لحن إلا من حيث الاقتراض اللفظي فقط . ولأن التقدير على هذا المذهب أقل منه في غيره وعدم التقدير أولى من التقدير . كما أن احتمال أن يكون (قدير) مخفوضاً لمجازته (سواء) أمر وارد أيضاً . وقد ذهب إليه بعض النحويين في توجيههم للبيت (119) .

14 - خفض الجوار

وذلك في قوله :

كأن أبقا في الحنين ودقه

كبير أناس في بجاد مزمز (120)

بخفض (مزمل) وكان يجب رفعه لأنه نعت لـ (كبير الناس) إلا أنه خفض (مزمل) لمجاورته (بجد) على نحو مما ورد عن العرب من قولهم (هذا جحر ضب خرب) .
والحالة مختلفون في هذه المسألة فبعضهم يجرها والبعض الآخر يعلعها . ومن جوزها سبويه الذي اعتمد في ذلك رواية الخليل ، وكذلك جوزها الأخفش والقراء وابن هشام وغيرهم (121) .

أما أبو البقاء العكبري فهو يجر هذه المسألة في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره يقول : " وليس بمتع أن يقع في القرآن لكثرة ، فقد جاء في القرآن والشعر " (122) .

وقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين وهو د . عبد القاح أحمد الحموز إلى جواز القياس على خفض الجوار مطلقاً لأنه قد ورد في التثنية والكلام العربي شواهد يمكن إدراجها في هذا الباب ومن هذه الشواهد قراءة قوله تعالى : ﴿ تَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَرَامِ قُلْ فِيهِ ﴾ - البقرة 217 / بخفض قال (123) .

وقراءة الحسن لقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا مِّنْ لَّدُنْهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الْبَاقِ يَوْمَ الْخُرُوجِ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ - التوبة 3 بخفض اللام من رسوله (124) .
ومن الشواهد الشعرية قوله :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلنهم

ان ليس وصل إذا التحت غوى الذنب

بخفض (كلنهم) .

وقول زهير بن أبي سلمى :

لعب الرياح بها وغيرها بعدي سواقي أمورٍ والقطر (125)

قال امرؤ القيس :

فلئن طهاة اللحم من بين متضج.

صفيف شواء، أو قدير شعيل (112)

فخلفن (قدير) وهو معطوف على (صفيف) المنسوب وقوله هذا أشكل على كثير من النحويين وذهبوا فيه الى اقوال عدة منها :

أن يكون معطوفاً على (صفيف) فلما تباعد ما بينهما وكان ما قبله مفقوضاً غلط فيحذفه ، ويرى أبو جعفر النحاس أن هذا القول ليس بشيء (113) ونكر أن قول أكثر أهل اللغة والذي أجاز سيبويه مثله " أنه كان يجوز أن يقول من بين متضج صفيف شواء فحمل قديراً على (صفيف) لو كان مفقوضاً ، وشرح هذا أنك إذا صطقت اسماً على اسم وكان يجوز لك في الأول اعرابان : فأعربته بأحدهما ثم صطقت الثاني عليه ، جاز لك أن تعربه بأعراب الأول ، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول فتقول : هذا ضارب زيد وعمر ، وكذلك تقول : هذا ضارب زيداً وعمر ، وإن شئت قلت : هذا ضارب زيداً وعمر ، لأنه كان يجوز لك أن تقول : هذا ضارب زيدو وعمر فهذا يجري على مذهب سيبويه ، وإنشد :

مشائيم ليسوا مصلحين عشرة ولا ناصب إلا بهين خرائبها (114)

وقد نسب أبو بكر البطلوسي هذا المذهب للكوفيين (115)

وقد رأينا فيما تقدم أنه مذهب سيبويه ، إلا أنه قد خالفه في هذا بعض البصريين ، فلم يرتض ما ذهب إليه المازني والمبرد وذهبوا الى أن الرواية الصحيحة (ولا ناصب) لأنه لا يجوز أن يضعف الخافض (المضاف) لأنه لا ينصرف وهو من تمام الاسم (116)

قال بعض بني عيس وهم من قيس :

ألم يأتيك والأياء تنمي بما لاقت لبون بني زياد.

ثبت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم ، لأنه رأها سلطنة فتركها على شكلها كما فعل سائر الحروف " (89)

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن هذا من قبيل اشباع الحركة فتصبح حركة من حشها ومن هؤلاء ابن جني (90) وأبو بكر الأنباري الكوفي (91).

ومما يرجح أن المضارع المعتل جزم بالسكون مراعاة للأصل أن بعض الشواهد الشعرية ظهرت فيها الضمة على الياء ولم تحذف للتقل كما هو مفترض مما يدل على مراعاة الأصل وهو ظهور الحركة وذلك في قوله :

فغوضني عنها غداي ولم تكن تساوي غفري غير حفنة نراهم (92)

وكذلك ظهرت الكسرة والتكوين على الياء في بيت جرير :

ويوماً يجاذب الهوى غير ماضي

ويوماً ترى منهن لولا تفون (93)

ويؤيد ذلك أيضاً القراءات القرآنية الواردة بكثرة يحيى بن وثاب وحمزة المتقدمة ، وقراءة قتيل : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ قُلُّهُ اللَّهُ لَا يَضَعُ أَجْرَ الْمُضْطَبِّينَ ﴾ - يوسف / 90 ثابت الياء من (يتقي) (94).

والأهم من هذا كله أثبت الألف في المضارع المعتل المجزوم في نص القراءة المتواترة للقرآن الكريم وذلك في قوله تعالى : ﴿ سَنَقْرَأُكَ فَلَا تُنْسَى ﴾ - الأمل / 6 .
بدون حذف الألف لتخول الجازم (95).

وفي قوله :

إلى مثلها يرفو الخليم صلبة

إذا ما استكرت بين نرج. ومجول. (73)

فنصب (صلبة) على الحال أيضا وهو مصدر .
وفي قوله :

وقرفا بها صحبي على مطيهم

يقولون لا تهلك لسي وتجعل (74)

فنصب (لسي) على الحال وهو مصدر أيضا .

والأصل في الحال أن يكون مشتقا ، لهذا ذهب بعض النحاة كابن حنبل إلى أن مجيء الحال مصدرا ليس بمعني وإن كثرت ورود (75)

وأقر ابن حنبل بكثرة ما ورد من ذلك وذهابه إلى أن هذا ليس بمعني يمثل تدكضا كبيرا .
وذهب الاخفش والمبرد في مثل هذا إلى أن المصدر ليس حالا وأنه منصوب على المصدرية (مفعول مطلق) والعمل فيه فعل محذوف من لفظه قولهم : طلع زيد بغلة تقديره : طلع زيد ببغلة ، و (ببغلة) عندهما هو الحال لا (بغلة) (76)

وهذا ما ذهب إليه الكوفيون إلا أن الناصب له عندهم الفعل المذكور (طلع) وليس فعل مقدر ،
لأنه بلعل من لفظ المصدر فهم يقولون (طلع) بـ (بغل) وينصبون به (بغلة) .
ولهذا ذهب أبو بكر الأنباري في تعليقه على بيت امرئ القيس الأخير (لا تهلك لسي) إلى
أن (لسي) نصب على المصدر لأن قوله لا تهلك في معنى (لا تأسى) . فكله قال : لا
تأس لسي ، وذكر أن هذا قول الكوفيين (77)

ولا ندري ما أقامه في هذه التفسيرات في مسألة وصفها النحاة بالكثرة . فكون الحال مشتقا أو
وصفا هو الغالب لا يلقى استعصالا وإردا عن العرب لاسيما مع كثرة وروده في النثر
أحيانا كما في قولهم طلع بغلة .

وهذه الشواهد المتقدمة قد تسجل لنا شيئاً من عملية تطور اللغة ، وهي أن الأصل في اللغة القديمة الحزم بالسكون فقط ، أما الحزم بحذف حرف العلة وبحذف النون فهو مرحلة متطورة من مراحل اللغة . فاللغة عبر مسيرتها تمر بمراحل تصحيحية فتقوم من قوايلها وقواعدها لتصبح أقل ابهاماً وأكثر رقياً وتمييزاً . وقد مرت اللغات السامية القديمة بمراحل تطور عديدة وما لغتنا العربية التي نعتز بها إلا النموذج المتطور لتلك اللغات ⁽⁸⁴⁾ .

9 - استعمال (لو) مصدرية :

ونلك في قوله :

تجاوزت حراساً عليها ومعثراً

علي حراساً لو يمزون مقتلي ⁽⁸⁵⁾

فقد ذهب بعض النحاة إلى أن (لو) هنا مصدرية بملزلة (أن) إلا أنها لا تنصب والتقدير : علي حراساً أن يمزون مقتلي ⁽⁸⁶⁾ .
وعد من هذا القليل أيضاً قول الشاعر :

ما كان هنرك لو ملئت وربما

من الغنى وهو المغفل المعنف

وقول الأعشى :

وربما فأت قوماً جل أمرهم

من الثاني وكان الحزم لو عجلوا ⁽⁸⁷⁾

والتقدير في الأول : ما كان هنرك أن ملئت ، وفي الثاني : وكان الحزم أن عجلوا .
وأكثر النحاة لم يثبت ورود (لو) مصدرية ، ومن أثبت الفراء وأبو بكر الأثيري وأبو علي وأبو القباء العكبري والتبريزي وابن مالك ⁽⁸⁸⁾ .

وقد حملت (لو) على المصدرية في بعض آيات التنزيل كقوله تعالى : (وَذُوقُوا ثَوَابَ هَذِهِ حَتَّى) - آية 91 .

وقوله تعالى : (تَزِدْ أَخْذَهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ) - آية 96 .

والتقدير في الآية الأولى : أن تذهب ، وفي الثانية : أن يعمر ⁽⁹¹⁾ .

ويذكر ابن هشام أن حجة المانعين " في نحو : ((يود أحدهم لو يعمر ألف سنة)) أنها شرطية ، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان . والتقدير : يود أحدهم التعبير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك " ⁽⁹²⁾ .

ويعلق ابن هشام على ذلك بقوله : " ولا خفاء بما في ذلك من التكلف " ⁽⁹³⁾ .

ويشهد للمثبتين هذه قراءة بعضهم : ((وَذُوقُوا ثَوَابَ هَذِهِ حَتَّى)) يحذف التثنية ⁽⁹⁴⁾ فمطلف (يذهبوا) بالنصب على (تذهب) لما كان معناه أن تذهب ⁽⁹⁵⁾ وهذا ما نراه فيها أيضا .

10 - استعمال (عن) بمعنى (بعد) :

وذلك في قوله :

ويضحي فثبت العسك فوق فراشها

تروم الضحي لم تنطلق عن الفضل ⁽⁹⁶⁾

يقول أبو بكر الأثيري : " وهذا كقولك : ما عرق فلان عن الحصى ، أي : ما عرق بعد الحصى ، وأنشد للأعشى :

ولقد شبت الحروب فما لح
مرت فيها إذ قلعت عن حبال ⁽⁹⁷⁾

ومعنى (عن حبال) : أي بعد حبال .

يخطف (القطر) (126) .

ورأى د . عبد الفتاح هو ما ترجمه لكثرة الشواهد والنصوص الواردة في هذه المسألة (127) .

15 - حذف الجار والمجرور

وذلك في قوله المتقدم :

كأن أبتاً في أفتين وبه
كبير أفتين في بجاه مزمل

إذا لم نخرجه على خطف الجوار . فيكون (غريب) تعث الضرب و (مزمل) تعث التبعيد

والتقدير : في بجاه مزمل فيه . فحذف الجار والمجرور (128) .

وهذا التقدير فيه شيء من التكلف في هذا البيت .

وبما حمل هذا المعمل قوله :

إن الكريم وأبيك يعمل
إن لم يجد يوماً على من يتكن

على تقدير : من يتكن عليه (129)

ولا نرى لم يخرج البيت على حذف الجار والمجرور ولم يفرج على تقديم الجار والمجرور

وهو (على من) وهو الظاهر في هذا البيت .

ألا أنه قد ورد حذف الجار وإبقاء صلة في جملة من الشواهد كقوله :

لا، أين سمك لا أفضت في حسم
عني ولا أنت ديتي فتخزوني

والتقدير : لا أين سمك (130)

وقوله :

رسم دار ولقت في طله
كعت أفضي الحياة من جلله

والتقدير : رب رسم دار.

وقوله :

أصهبت بعثني مشية الأمير.

لا أوطئت الرأس ولا مغرور .

والتقدير : رب أصهبت .⁽¹³³⁾

وقد روي شيء من ذلك في النثر نحو ما روي عن رؤية من أنه كان يقال له : ((كيف أصبحت عاتك الله) فيقول خير . والحمد لله ، يريد : على خير⁽¹³³⁾ .

ويرى أن مصفون أن هذا لا يجوز إلا في الشعر وثبوت الكلام . والنحاة يجيزون حذف الجار في اسم الله تعالى في القسم تخفيفاً لكثرة الاستعمال⁽¹³³⁾ .

ولمنا أرى مانعاً من حذف الجار والمجرور إذا دل عليه دليل من سياق ونحوه فالعرب تحذف إذا عرف المعنى كما تقدم⁽¹³⁴⁾ إلا أن هذا التقدير في بيت امرئ القيس السابق وفي بعض الأبيات التي حملها النحاة على هذا العمل لا يخلوا من التكلف .

- الخاتمة -

هذا أهم ما حاولنا تثبيته من مسائل وظواهر نحوية ضمنتها لبيات المنطقة ، والتي تؤكد لنا دون شك سعة اللغة وكثرة جوارزاتها ، وذلك لأن اللغة العربية لغة ثرية تنطق بها قبائل متنوعة موزعة على طول جزيرة العرب وعرضها ، وكل قبيلة لها أسلوبها وميولها في الكلام ، وإن كانت تلك القبائل تشترك فيما بينها في كثير من أمور هذه اللغة فإن هذا لا يلغي لهجاتها ولا لغاتها الخاصة التي تختلف عن لغة غيرها من القبائل ، والتي قد يلجأ إلى استعمالها الشعراء أحيانا كثيرة ، وإن لم تكن هي الأصح والأكثر شيوعاً لكنها لغة لها فصاحتها ووجهها .
وإريد أن نقول أيضاً أن كثيراً من القواعد فرضت من وجهة نظر ضيقة خاضعة للقواعد المنطقية والعقلية التي تقف عاجزة أحيانا كثيرة أمام ما يخرج على هذه القواعد من كلام العرب وأشعارهم وذلك أن اللغة مبناهما على التلقي والسماع وليس على الاستدلالات العقلية والمنطقية فحسب . وهذا ما تلبه إليه كثير من العلماء والباحثين وهو أيضاً ما حاولنا دعمه وبيانه من خلال بحثنا للظواهر النحوية في المنطقة .

وبعد ما تقدم من مواضيع البحث فإن ما رجناه وقررناه يمثل وجهة نظرنا المتواضعة ونترك للقارئ والباحث الكريم رايه والله الموفق للسداد والرشاد .

الباحث